

Distr.: General
16 November 2023
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور تقريره السابق في 13 تموز/يوليه 2023 (S/2023/522)، بما يشمل الأمور المتعلقة بأحكام القرار 2695 (2023). ولم ينفذ الطرفان بعدُ كامل التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). ومع تبادل إطلاق النار المتكرر عبر الخط الأزرق اعتبارا من 8 تشرين الأول/أكتوبر بين حزب الله وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة في لبنان وجيش الدفاع الإسرائيلي، لم يحرز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

2 - في أعقاب الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر والتطورات اللاحقة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، تصاعدت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة)، مع تبادل إطلاق النار يوميا عبر الخط الأزرق، بدءا من منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها في 8 تشرين الأول/أكتوبر ثم امتدادا على طول الخط الأزرق. وفي الفترة من 8 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت القوة المؤقتة أكثر من 1 000 مسار للقذائف التي أطلقت في كلا الاتجاهين عبر الخط الأزرق. وفي لبنان، شملت المناطق التي طالها القصف بسطرة وحولا وكفركلا وشبعا (القطاع الشرقي كله) والضهيرية وعما الشعب وعيتا الشعب ورميش (القطاع الغربي كله). وفي إسرائيل، طال القصف مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي، وكذلك كريات شمونة والمطلة ومسكافعام ونهاريا وشلومي وشنتولا. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي عن محاولات تسلل من لبنان إلى إسرائيل في 13-14 و 17-19 تشرين الأول/أكتوبر.



3 - ووفقاً للبيانات العامة، قتل ما لا يقل عن مدني إسرائيلي واحد و سبعة من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. و قتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين لبنانيين، و 17 مقاتلاً من حزب الله، و 3 من مقاتلي حماس، و 2 من مقاتلي الجهاد الإسلامي في فلسطين، في حين أفيد عن إصابة عدد غير محدد من المدنيين والمقاتلين بجروح على جانبي الخط الأزرق. وفي لبنان، قتل صحفي بالقرب من علما الشعب في 13 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، قتل مدنيان في شبعاً ومدني واحد بالقرب من حولاً؛ و قتل مدني آخر بالقرب من حولاً في 19 تشرين الأول/أكتوبر. وفي إسرائيل، قتل مدني واحد في شتولا في 15 تشرين الأول/أكتوبر.

4 - وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة المؤقتة إطلاق نحو 40 صاروخاً وقذيفة هاون من قرب بسطرة وكفر شوباً وشبعاً استهدفت ثلاثة مواقع لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعاً المحتلة. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بقصف مدفعي باتجاه كفر شوباً وبسطرة ودمر الخيمة جنوب الخط الأزرق (انظر [S/2023/522](#)، الفقرة 7) بنيران مركبة جوية مسيرة عن بُعد. وأقيمت خيمة جديدة لاحقاً في الموقع نفسه. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 8 تشرين الأول/أكتوبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والي (S/2023/744)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن حزب الله "أطلق وإبلاً من 45 قذيفة هاون من داخل لبنان، سقطت 41 منها على الأقل في إسرائيل". وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر حزب الله أنه نفذ الهجوم "على طريق تحرير ما تبقى من أرضنا اللبنانية المحتلة وتضامناً مع المقاومة الفلسطينية المظفرة".

5 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة المؤقتة عدة حالات لإطلاق نيران غير مباشرة ورصدت أكثر من 100 انفجار من جانبي الخط الأزرق بالقرب من علما الشعب وعيترون ورميش ويارون (القطاع الغربي كله). وبالإضافة إلى ذلك، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه "قام بتحديد عدد من المتسللين الإرهابيين الذين عبروا من لبنان إلى إسرائيل". وأعلنت سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مسؤوليتها عن عملية التسلل. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي مقتل أحد جنوده؛ وأفيد عن مقتل عنصرين تابعين للجهاد الإسلامي. وفي أعقاب القصف المدفعي والغارات الجوية التي شنّها جيش الدفاع الإسرائيلي لاحقاً عبر الخط الأزرق بالقرب من عيتا الشعب، ذكر حزب الله في 9 تشرين الأول/أكتوبر أن ثلاثة من مقاتليه قتلوا. كما أصيب جندي من الجيش اللبناني بنيران مدفعية جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 11 تشرين الأول/أكتوبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والي (S/2023/756)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أنه "في 9 تشرين الأول/أكتوبر، تسلّل أربعة إرهابيين إلى إسرائيل من لبنان. وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مسؤوليتها عن هذا الهجوم، الذي لم يكن تنفيذه ليتأتى دون موافقة من حزب الله". وأضاف أنه "أطلقت صواريخ مضادة للدبابات وقذائف هاون باتجاه إسرائيل. وأعلن حزب الله... مسؤوليته عن هذا القصف".

6 - وفيما بعد، اتسع نطاق تبادل إطلاق النار واشتداده على طول الخط الأزرق، وأبلغ عن وقوع إصابات على كلا الجانبين. وفي الفترة بين 8 و 20 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر حزب الله عدة بيانات أعلن فيها مسؤوليته عن استهداف جيش الدفاع الإسرائيلي أو معداته أو أفراد بصواريخ موجهة مضادة للدبابات ونيران الهاون. وأعلنت كتائب القسام التابعة لحماس مسؤوليتها عن عدة هجمات صاروخية على كل من جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية، في حين أعلنت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مسؤوليتها عن محاولات التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت قوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية أنها استهدفت مواقع لجيش الدفاع الإسرائيلي "رداً على الاعتداءات

الإسرائيلية على جنوب لبنان وقتل الصحفيين والمدنيين". وأصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانات يومية بشأن الهجمات القادمة من لبنان وردوده عليها عبر الخط الأزرق، وكذلك فيما يتعلق بسقوط قتلى في صفوف أفراد. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق قذائف الهاون ونيران المدفعية وشن الغارات الجوية على مواقع يشتبه في أنها تابعة للمقاتلين، ومواقع إطلاق الصواريخ، والبنية التحتية لجمعية "أخضر بلا حدود". وفيما يتعلق بمقتل الصحفي في 13 تشرين الأول/أكتوبر في جنوب لبنان، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي أعرب عن أسفه وأنه يحقق في المسألة. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 تشرين الأول/أكتوبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (A/78/539 - S/2023/771)، ذكر القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة "بدأت الاعتداءات الإسرائيلية بحق لبنان تتصاعد ابتداءً من تاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولغاية تاريخه وتضمنت إطلاق نار وإلقاء قنابل باتجاه مواطنين ومزارعين لبنانيين داخل الأراضي اللبنانية. كما شملت ... استمرار الحروقات الجوية الإسرائيلية للأجواء اللبنانية"، مضيفاً، "أما بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 فنفذ الإسرائيليون اعتداءات بقذائف مدفعية ودبابات وصواريخ تضمنت قذائف مدفعية فوسفورية ...".

7 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة المؤقتة طائرة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في المجال الجوي اللبناني أطلقت صاروخا على هدف يقع شمال منطقة عمليات القوة المؤقتة مباشرة. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة المؤقتة إطلاق قذيفة من شمال منطقة عملياتها. وسقطت بقايا القذيفة شمال الخط الأزرق، بالقرب من موقع القوة المؤقتة.

8 - وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي "خطة لإجلاء سكان 28 بلدة في شمال إسرائيل يعيشون في المنطقة التي تقع ضمن مسافة تصل إلى كيلومترين من الحدود اللبنانية".

9 - وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب مبنى مدني في كريات شمونة، شمال إسرائيل، بصواريخ أطلقت من لبنان، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص بجروح. وطلبت السلطات اللبنانية من القوة المؤقتة أن تبلغ بأن الغارة كانت عرضية وأن المدنيين لم يكونوا الهدف. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت إسرائيل إخلاء كريات شمونة. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قتل مسلحا في مرغليوت، شمال إسرائيل. وزعم حزب الله أنه أطلق في وقت لاحق صاروخا باتجاه مرغليوت، مما أدى إلى مقتل جندي احتياط إسرائيلي. وقتل ثلاثة من عناصر حزب الله في الغارات الجوية الإسرائيلية التي أعقبت ذلك على مواقع لحزب الله في لبنان. وفي اليوم نفسه، أصدر حزب الله عدة بيانات أعلن فيها مسؤوليته عن مهاجمة مواقع لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا المحتلة.

10 - وحتى يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأنه تم إجلاء أكثر من 200 000 شخص من شمال إسرائيل. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، نزح أكثر من 20 000 شخص من جنوب لبنان. وفي ست مناسبات وقعت بين 8 و 20 تشرين الأول/أكتوبر، لاذ عشرات المدنيين إلى ملجأ مؤقت في موقع للقوة المؤقتة أو بالقرب منه على مقربة من الضهيرة (القطاع الغربي).

11 - وعلى الرغم من هذه التطورات، واصلت القوة المؤقتة عملياتها. وبالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، زادت القوة المؤقتة من دوريات مكافحة إطلاق الصواريخ ونقاط التفيتش والدوريات على امتداد الخط الأزرق. وكثيرا ما توقفت عمليات القوة المؤقتة عندما كان أفرادها يبحثون عن ملجأ يحميهم من تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق.

12 - ووقعت عدة مواقع للقوة المؤقتة بالقرب من الخط الأزرق في مرمى النيران. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت مدفعية دبابة لجيش الدفاع الإسرائيلي النار في اتجاه مركز مراقبة للقوة المؤقتة بالقرب من يارون. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، عثر على قذيفة مدفعية في مقر القوة المؤقتة في الناقورة. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة المؤقتة 16 صاروخا أطلقت باتجاه إسرائيل من بساتين الموز في القليلة. وسقط أحدها في مقر القوة المؤقتة في الناقورة، وسقطت أربعة صواريخ في مكان قريب، وسقطت البقية جنوب الخط الأزرق. وفي اليوم نفسه، أصابت نيران أسلحة صغيرة أطلقها أشخاص شمال الخط الأزرق موقعا للقوة المؤقتة بالقرب من حولا، مما ألحق أضرارا بمعدات الاتصالات التابعة للقوة المؤقتة. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، ألحقت شظايا قذائف مدفعية أضرارا بمستودع ومركبتين في موقع تابع للقوة المؤقتة بالقرب من الضهيرية.

13 - وقبل 8 تشرين الأول/أكتوبر، كانت الحالة في منطقة عمليات القوة المؤقتة متوترة ولكنها مستقرة نسبيا. وفي 6 تموز/يوليه، سجلت القوة المؤقتة وقوع انفجار بالقرب من شمال قرية العجر (القطاع الشرقي). وفي وقت لاحق، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قذائف مدفعية أصابت شمال الخط الأزرق بالقرب من كفر شوبا، وأبلغ القوة المؤقتة بأنه رد بإطلاقها بعد أن أطلق صاروخ موجه مضاد للدبابات جنوبا عبر الخط الأزرق، وسقط غرب قرية العجر. وقد فتحت القوة المؤقتة تحقيقا في الحادث.

14 - وحتى 7 تشرين الأول/أكتوبر، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي أشغال البناء والهندسة التي يقوم بها بالقرب من الخط الأزرق. وأُقيمت تلك التوترات في عدة مناسبات، لا سيما فيما يتعلق بانتهاكات فعلية أو مزعومة للخط الأزرق بسبب حفارات جيش الدفاع الإسرائيلي. ووقعت عدة حوادث تصويب أسلحة بين أفراد الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، بالقرب من حولا وميس الجبل (القطاع الشرقي)، وبالقرب من الضهيرية والمطمورة (القطاع الغربي). وفي كل مرة، عملت القوة المؤقتة على تهدئة التوترات.

15 - واستمرت التوترات في منطقة مزارع شبعا المحتلة. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة التي وجهتها القوة المؤقتة إلى الجيش اللبناني لإزالة الخيمة التي زرعا حزب الله جنوب الخط الأزرق بالقرب من بسطرة، فقد ظلت الخيمة في مكانها إلى أن دُمّرت واستبدلت في 8 تشرين الأول/أكتوبر، على النحو المبين أعلاه. وعايقت القوة المؤقتة اجتياز أفراد للخط الأزرق مرارا من شمال الخط الأزرق للوصول إلى الخيمة، بما في ذلك بعد 8 تشرين الأول/أكتوبر. ولوحظ في 1 تموز/يوليه أن خيمة ثانية، شوهدت لأول مرة جنوب الخط الأزرق في 17 حزيران/يونيه (انظر S/2023/522، الفقرة 7)، قد نقلت إلى شمال الخط الأزرق. وفي 26 آب/أغسطس، رصدت القوة المؤقتة بدء الأشغال على مسار يؤدي إلى هذه الخيمة، شمال الخط الأزرق، وفي 3 أيلول/سبتمبر، تركيب هيكل معدني. وفي 19 أيلول/سبتمبر، شرع جيش الدفاع الإسرائيلي في شق طريق قريب، جنوب الخط الأزرق. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي أعيرة نارية في الهواء وقنابل دخان أو غاز مسيل للدموع بعد أن عبر عناصر من الجيش اللبناني وأفراد جنوب الخط الأزرق في 23 أيلول/سبتمبر وعبرت حفارة لبنانية الخط الأزرق في 27 أيلول/سبتمبر. وصوبت القوتان الأسلحة كل منها نحو الأخرى خلال أشغال قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في 19-21 أيلول/سبتمبر وخلال أشغال قام بها أفراد لبنانيون في 25 و 28 أيلول/سبتمبر. وأكدت القوة المؤقتة أن الأشغال التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي اجتازت شمال الخط الأزرق في عدة مواقع. وقد سوّيت هذه الانتهاكات في وقت لاحق. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، قام الجيش اللبناني بتفكيك هيكل كان قد اجتاز الخط الأزرق من الجانب اللبناني

بالقرب من عيتا الشعب فور أن أبلغته القوة المؤقتة بوقوع الانتهاك. وعملت القوة المؤقتة مع الطرفين على تهدئة التوترات فيما يتعلق بهذه الحوادث.

16 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي بناء جدار خرساني على شكل حرف T جنوب الخط الأزرق (S/2023/522، الفقرة 9). وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، كان طول الجدار على شكل حرف T يبلغ 36,75 كيلومترا بإجمال بما يشمل تشييد 26,02 كيلومترا منذ استئناف البناء في نيسان/أبريل 2022 (S/2022/556، الفقرة 7). وفي 18 تموز/يوليه، لاحظت القوة المؤقتة ثمانية أجزاء من الجدار على شكل حرف T أقامها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من كفر شوبا. واحتج سكان وسياسيون لبنانيون على هذه الأعمال في عدة مناسبات. وفي 19 تموز/يوليه، أطلق أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه أفراد من الجيش اللبناني وأحد الأفراد شمال الخط الأزرق. وفي 23 تموز/يوليه، صوّب جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني أسلحتهما نحو بعضهما بعضا. وطلبت القوة المؤقتة إلى الطرفين وقف التصعيد. وفي 25 آب/أغسطس، صوّبت دبابة لجيش الدفاع الإسرائيلي فوهة مدفعها نحو تجمع مؤلف من 90 شخصا تقريبا شمال الخط الأزرق. وتدخلت القوة المؤقتة لإبعاد الدبابة. وأكدت القوة المؤقتة أن جزءا من الجدار على شكل حرف T يعبر شمال الخط الأزرق وطلبت من جيش الدفاع الإسرائيلي تعديله وفقا لذلك. وحتى 20 تشرين الأول/أكتوبر، لم يتم ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، سُيّد قسم جديد من الجدار على شكل حرف T بالقرب من قبر الشيخ عباد بالقرب من حولا؛ وقبل 8 تشرين الأول/أكتوبر، كان هذا موقعا لإلقاء الحجارة بانتظام على السياج التقني الإسرائيلي.

17 - وقبل 8 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة 27 مواجهة بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد شمال الخط الأزرق. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل دخان أو قنابل صاعقة عبر الخط الأزرق في عدة مناسبات بعد أن عبث أفراد بالسياج التقني الإسرائيلي أو ألقوا الحجارة عليه أو عبروا الخط الأزرق بالقرب من حولا وميس الجبل والبستان (القطاع الغربي). وأطلق أفراد الجيش الإسرائيلي أعيرة نارية في الهواء أو صوّبوا أسلحة باتجاه أفراد شمال الخط الأزرق بالقرب من بسطرة وحولا وكفرشوبا وسردا وشبعا (القطاع الشرقي كله)، وكذلك بالقرب من البستان ورميش ويارون. وفي 30 حزيران/يونيه، ألقى أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي الحجارة شمالا عبر الخط الأزرق باتجاه أحد الرعيان بالقرب من عرب اللويزة (القطاع الشرقي).

18 - وفي الفترة ما بين 21 حزيران/يونيه و 7 تشرين الأول/أكتوبر، أكملت القوة المؤقتة إجراء ثلاثة تحقيقات تقنية وشرعت في 11 تحقيقا جديدا، بما في ذلك في حادث لم ترصده القوة المؤقتة في 12 تموز/يوليه حيث أفيد أن ثلاثة أفراد جرحوا بالقرب من البستان أثناء محاولتهم إتلاف السياج التقني الإسرائيلي. وقدمت القوة المؤقتة أربعة طلبات إلى الجيش اللبناني وتسعة طلبات إلى جيش الدفاع الإسرائيلي للوصول إلى المواقع والمعلومات والشهود دعما للتحقيقات، وتلقت ردين إيجابيين من الجيش اللبناني. وفي الفترة ما بين 8 و 20 تشرين الأول/أكتوبر، باشرت القوة المؤقتة خمسة تحقيقات أخرى، بما يشمل في ما يلي: إطلاق دبابة لجيش الدفاع الإسرائيلي النار على مركز مراقبة تابع للقوة المؤقتة في 9 تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة 12 أعلاه)؛ وحادث وقع في 13 تشرين الأول/أكتوبر وشمل قصفا بالقرب من علما الشعب قتل فيه صحفي وجرح آخرون (انظر الفقرة 3 أعلاه)؛ واكتشاف صواريخ لم تُطلق في القطاع الغربي وصاروخ انفجر جزئيا في مباني القوة المؤقتة في الناقورة في 15 تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة 12 أعلاه)؛ وإطلاق مدنيين النار من أسلحة صغيرة باتجاه مواقع للقوة المؤقتة وجيش الدفاع

الإسرائيلي في 15 تشرين الأول/أكتوبر (الفقرة نفسها)؛ وإصابة موقع للقوة المؤقتة جراء القصف الذي وقع في 16 تشرين الأول/أكتوبر (الفقرة نفسها).

19 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. وفي الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، سجّلت القوة المؤقتة 188 انتهاكا للمجال الجوي، بلغ مجموع ساعات التحليق فيها 322 ساعة و 20 دقيقة. ونُفذ نحو 80 في المائة من الانتهاكات بواسطة مركبات جوية مسيّرة عن بُعد، و 15 في المائة منها بواسطة طائرات مقاتلة، و 3 في المائة بواسطة طائرات غير محدّدة الهوية و 2 في المائة بواسطة طائرات هليكوبتر. واحتجّت القوة المؤقتة على جميع الانتهاكات الجوية لدى جيش الدفاع الإسرائيلي وطلبت وقفها فوراً. وانتهاك الجيش اللبناني المجال الجوي الإسرائيلي في 13 تموز/يوليه. وأبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأن الانتهاك وقع عن غير قصد خلال مهمة لإطفاء الحرائق. وفي 25 تموز/يوليه، لاحظت القوة المؤقتة قيام أفراد شمال الخط الأزرق بالقرب من سردا بإطلاق مركبة جوية مسيّرة عن بُعد وقيام جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق بإسقاطها جنوب الخط الأزرق. وفي 3 آب/أغسطس، شاهدت القوة المؤقتة طائرة رباعية المرواح تلقي قبلة صاعقة شمال الخط الأزرق بالقرب من سردا، حيث ادعى شخصان أن مركبتهما قد تضرّرت نتيجة لذلك. ولاحظت القوة المؤقتة في وقت لاحق عبور الطائرة الرباعية المرواح جنوب الخط الأزرق.

20 - وفي الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة المؤقتة 600 انتهاك بري ارتكبتها أفراد لبنانيون باللباس المدني عبروا إلى جنوب الخط الأزرق، بما يشمل 284 انتهاكا ارتكبتها رعيان ومزارعون و 316 انتهاكا ارتكبتها أفراد آخرون. وفي 5 تموز/يوليه، لاحظت القوة المؤقتة انتهاكات للخط الأزرق ارتكبتها جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني بالقرب من ميس الجبل. وعبر أفراد الجيش اللبناني الخط الأزرق في 9 آب/أغسطس بالقرب من ميس الجبل. ولاحظت القوة المؤقتة تسعة انتهاكات للخط الأزرق من جانب معدات الحفر أو البناء الإسرائيلية، بما في ذلك بالقرب من عرب اللويزة وحولا، وكذلك بالقرب من المطمورة والزهيرة وعلما الشعب وميس الجبل.

21 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال قرية العجر الشمالية والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا للقرار 1701 (2006). وقد رحبت الحكومة اللبنانية بمقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2011 لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، غير أن حكومة إسرائيل لم تردّ على المقترح بعد. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، استمرّ المقاولون الإسرائيليون في تنفيذ أشغال الطرق وأعمال البناء في المنطقة المحتلة (S/2023/522، الفقرة 14) على الرغم من طلب القوة المؤقتة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي وقف تلك الأشغال والأعمال. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 11 تموز/يوليه موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/77/966-S/2023/523)، ذكرت القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن إسرائيل "تقوم ... بتكريس احتلالها الكامل واستكمال ضم الجزء الشمالي اللبناني لبلدة العجر الممتد إلى خراج بلدة الماري ... عبر إحاطة البلدة بسياج حديدي وجدار إسمنتي وأسلاك شائكة وتركيب كاميرات".

22 - وللمساعدة في إبقاء المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خاليةً من الأفراد المسلحين غير المأذون بهم ومن الأعدّة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، بما عدده 16 نقطة تفتيش دائمة و 114 نقطة تفتيش مؤقتة وقامت بما متوسطه 372 دورية لمكافحة إطلاق الصواريخ شهريا، من 21 حزيران/يونيه إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة

من 8 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، أقامت القوة المؤقتة 16 نقطة تفتيش دائمة و 13 نقطة تفتيش مؤقتة، وقامت بما مجموعه 237 دورية لمكافحة إطلاق الصواريخ (بمتوسط شهري مستكمل بالاستقراء قدره 565).

23 - وفي الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة المؤقتة 330 مرة وجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عملياتها، بما في ذلك 287 مرة لاحظت فيها وجود أسلحة صيد. ورصدت القوة المؤقتة قاذفات قنابل صاروخية ورشاشات خفيفة أو بنادق هجومية 36 مرة، ومسدسات أربع مرات، وأسلحة خفيفة غير معروفة ثلاث مرات. وغُوين معظم الأسلحة الهجومية في حقول الرماية غير المأذون بها (انظر S/2022/556، الفقرة 10 و S/2022/858، الفقرة 10) في زبقيين ودير عامص (كلاهما في القطاع الغربي)، والقنطرة (في القطاع الشرقي). ولا تزال القوة المؤقتة تلاحظ رفع الأعلام الصفراء التي تحمل شعارات حزب الله في حقل للرماية بزبقيين (S/2023/522، الفقرة 15) حيث لاحظت القوة المؤقتة في 12 آب/أغسطس 90 فردا يرتدون الزي العسكري ويضعون عصابات رأس صفراء، مسلحين بـ 21 قطعة سلاح (3 مدافع رشاشة و 16 بندقية هجومية وقاذفات قنابل صاروخية) يقومون بتمرين على مناولة الأسلحة. وفي 9 آب/أغسطس، رصدت القوة أسلحة في موقع في وادي حامول (القطاع الغربي) وأكدت فيما بعد أن الموقع هو حقل رماية خامس غير مأذون به في منطقة العمليات. وواصلت القوة المؤقتة مراقبة التحسين التدريجي للمرافق في حقول الرماية المذكورة.

24 - وفي الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر، حافظت القوة المؤقتة على كثافة عالية في عملياتها وعلى حضور واضح، فنقذت ما متوسطه 15 399 نشاطا عملياتيا كل شهر، من بينها 6 792 دورية راكبة أو جوية أو راجلة. واستمرت دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي يصعب وصول الدوريات البرية إليها، بما في ذلك الأملاك الخاصة والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الأنغام المضادة للأفراد والوديان. وشاركت امرأة واحدة على الأقل من أفراد حفظ السلام في 17,5 في المائة من الأنشطة العملية للقوة المؤقتة. وفي الفترة من 8 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، نفذت القوة المؤقتة ما عدده 5 891 نشاطا عملياتيا، من بينها 2 466 دورية (ما يعادل متوسطا شهريا قدره 14 048 نشاطا عملياتيا، بما يشمل 5 880 دورية).

25 - ورغم احترام حرية تنقل القوة المؤقتة في معظم الحالات، واجهت البعثة قيودا عدة أعاققت حركتها (انظر المرفق الأول). وساعد الجيش اللبناني في حل العديد من هذه الحوادث بتسيير مرور دورية القوة المؤقتة إلى الأمام أو بمرافقتها من المنطقة.

26 - وقبل 8 تشرين الأول/أكتوبر، وقعت عدة حوادث أخرى تعرضت فيها سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للخطر. وفي 26 تموز/يوليه، بالقرب من شبعاء، صوّب أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي سلاحا شمال الخط الأزرق حيث كان أفراد من القوة المؤقتة والجيش اللبناني موجودين. وفي 31 آب/أغسطس، صوّب مدفع رشاش لجيش الدفاع الإسرائيلي نحو مركبة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من يارون. وفي 29 آب/أغسطس، اقترب شخص من موقع للقوة المؤقتة بالقرب من بلدة الطير (القطاع الغربي)، ووجّه ملاحظات غير لائقة لامرأة من حفظة السلام، وكشف عورته، وألقى حجربن نحوها.

27 - وقبل 8 تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة المؤقتة عمليات توجيه أضواء الليزر بين أفراد شمال الخط الأزرق وأفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي، وكذلك قيام أفراد أو جيش الدفاع الإسرائيلي بتوجيهها نحو القوة المؤقتة في عدة مناسبات، بما في ذلك بالقرب من سردا وميس الجبل وكفركلا. وفي

15 و 20 أيلول/سبتمبر بالقرب من دير عامص والرمادية (وكلاهما في القطاع الغربي) على التوالي، وجه أفراد مجهولو الهوية أضواء الليزر نحو دوريات طائرات الهليكوبتر التابعة للقوة المؤقتة. وفي 10 آب/أغسطس، رد سلاح الجو الإسرائيلي على رسالة القوة المؤقتة بشأن الحادثة التي وقعت في 26 نيسان/أبريل وتعرضت لها سفينة تابعة للقوة البحرية الخاصة بالقوة المؤقتة (S/2023/522، الفقرة 18)، مشيراً إلى أن "سلاح الجو الإسرائيلي] لا يعترض السفن البحرية أو يتابعها بالرادارات، بما في ذلك سفن [الأمم المتحدة]".

28 - ورغم الطلبات المتكررة المقدمّة إلى الجيش اللبناني، لم تتح بعدُ للقوة المؤقتة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى عدة مواقع ذات أهمية، بما في ذلك مواقع لجمعية "أخضر بلا حدود" والأنفاق التي تعبر الخط الأزرق (S/2019/237)، وحقول الرماية الخمسة غير المأذون بها (انظر المرفق الأول).

29 - واجتمع الجيش اللبناني والقوة المؤقتة في 3 آب/أغسطس و 15 أيلول/سبتمبر في إطار عملية الحوار الاستراتيجي. وقبل 8 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ متوسط النسبة المئوية لعمليات القوة المؤقتة التي نفذت بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، من بين الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها بالتنسيق وثيق 18,7 في المائة، بعد أن كان 19,8 في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الفترة من 8 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، كان هذا الرقم 16,7 في المائة. ونفذت القوة المؤقتة والجيش اللبناني 171 نشاطاً تدريبياً منشقاً. وحتى 20 تشرين الأول/أكتوبر، كان الجيش اللبناني قد أكّد نشر 100 فرد، من بينهم 5 ضباط و 11 امرأة في مقر قيادة كتيبته النموذجية في صربين (القطاع الغربي).

30 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعم عمليات الاعتراض البحري، وبلغ عدد السفن التي استوقفتها 2 580 سفينة. وقام الجيش اللبناني بتفتيش جميع السفن البالغ عددها 358 سفينة التي أحالتها إليه القوة المؤقتة، ثم سمح لها بمواصلة مسار إبحارها. واضطلعت القوات البحرية اللبنانية بصورة متزايدة بمهام قيادية لعمليات الاعتراض البحري، بما في ذلك مهام الاستيقاف والتعقب، بدعم من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة، ومجهزة بثلاثة زوارق خفر السواحل من طراز Protector وأربعة زوارق قابلة للنفخ ذات هيكل صلب وردت من الولايات المتحدة الأمريكية في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، على التوالي. وافتتحت مدرسة القوات البحرية اللبنانية في جونية في 4 تشرين الأول/أكتوبر. ونفذت القوة المؤقتة بالتنسيق مع القوات البحرية اللبنانية 291 نشاطاً ومناسبة تدريبية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

31 - عقدت القوة المؤقتة اجتماعات ثلاثية في 16 آب/أغسطس و 12 أيلول/سبتمبر، نوقشت خلالها الحوادث التي وقعت على طول الخط الأزرق وانتهاكات القرار 1701 (2006). وظلت القوة المؤقتة تتواصل مع الطرفين بحثاً عن وسائل لمعالجة ما تبقى من نقاط مثيرة للخلاف على طول الخط الأزرق، والتي تشمل "مناطق التحفظ" اللبنانية، وانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من شمال قرية العجر، ونقطة نهاية الحدود الساحلية المتنازع عليها B1.

32 - واستخدمت آليات الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة لتهدئة التوترات المرتبطة بأعمال الحفر التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي (انظر الفقرة 14 أعلاه)، والخيمة التي نصبت بالقرب من بسطرة (انظر الفقرة 15 أعلاه)، وأعمال البناء في كفرشوبا (انظر الفقرتين 16-17 أعلاه). ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، تواصلت القوة المؤقتة بدأب مع الطرفين للتخفيف من سوء التقدير ومنع المزيد من التصعيد.

- 33 - وشاركت القوة المؤقتة ومكتب رئيس الوزراء اللبناني ووزارة الخارجية والجيش اللبناني في فريق عامل غير رسمي معني بالعقبات التي تعترض تنفيذ الولاية في 13 تموز/يوليه و 14 أيلول/سبتمبر. وركزت المناقشات على حرية تنقل القوة المؤقتة ونشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق مع حكومة لبنان بشأن المسائل التشغيلية.
- 34 - ورغم موافقة إسرائيل على المقترح الذي قدّمته القوة المؤقتة في عام 2008 بإنشاء مكتب اتصال للقوة المؤقتة في تل أبيب، يظل إنشاء هذا المكتب مسألة معقّمة.
- 35 - وواصلت القوة المؤقتة، من خلال المشاريع السريعة الأثر ومبادرات التوعية، مساعدة السلطات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية. وبالإجمال، استقادت النساء مباشرة من 22 في المائة من المشاريع السريعة الأثر التي تمت الموافقة عليها في الفترة المشمولة بالتقرير.
- 36 - وواصلت القوة المؤقتة دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها توفير التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني لما عدده 4 093 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة، من بينهم 247 امرأة، وعن طريق دعم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في تنفيذ خطة العمل الوطنية اللبنانية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) ووحدة القضايا الجنسانية في الجيش اللبناني.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

- 37 - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال حزب الله يعترف علنا بأن لديه قدرات عسكرية، ورصدت هذه القدرات، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، خلال تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق. وما زال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوّق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.
- 38 - وفي 26 آب/أغسطس، عرض حزب الله معدات عسكرية، بما في ذلك ما أُفيد بأنها قذائف مضادة للطائرات، وطائرات مسيّرة، وصواريخ جوية اعتراضية، ومنظومات رادار، ودبابات، ومركبات عسكرية، في معرض أقيم في بعلبك، شرق لبنان (انظر S/2023/755، الفقرة 45).
- 39 - وكما أُشير في الفقرة 6 أعلاه، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، يشارك حزب الله وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، بما في ذلك الجهاد الإسلامي في فلسطين، وكتائب القسام (حماس)، وقوات الفجر (الجماعة الإسلامية) في أعمال عدائية عبر الخط الأزرق.
- 40 - وخلال خمس عمليات لمكافحة الإرهاب نُفّدت بين 21 حزيران/يونيه و20 تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت قوات الأمن اللبنانية 15 فردا بتهم تتعلق بالإرهاب، بما في ذلك بتهم الانتساب إلى تنظيم داعش.
- 41 - وتصادت حدة العديد من المنازعات الشخصية وتحولت إلى حوادث إطلاق النار، مما أسفر عن مقتل 23 شخصا، منهم خمس نساء، وجرح 140 شخصا على الأقل، ومعظم ذلك وقع في شمال وشرق لبنان.
- 42 - وفي مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين بالقرب من صيدا، جنوب لبنان، قتل ما لا يقل عن 30 شخصا وجرح المئات خلال اشتباكات مسلحة بين حركة فتح ومجموعات إسلامية في الفترة الممتدة من أواخر تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر. وفي أعقاب مقتل شخص ينتمي إلى مجموعة إسلامية

في 29 تموز/يوليه ومقتل قائد قوات الأمن الوطني الفلسطيني وأربعة من مرافقيه في 30 تموز/يوليه، وقعت اشتباكات مسلحة بين حركة فتح ومجموعات إسلامية في الفترة من 29 تموز/يوليه إلى 3 آب/أغسطس، مما أسفر عن مقتل 13 شخصا وجرح ما لا يقل عن 60 شخصا وتشريد المئات. وفي 31 تموز/يوليه، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية: "إننا نطالب القيادات الفلسطينية بالتعاون مع الجيش لضبط الوضع الأمني وتسليم العابثين بالأمن إلى السلطات اللبنانية".

43 - واستمرت حوادث العنف المسلح المتفرقة واحتل مقاتلون مسلحون مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) داخل المخيم، بما في ذلك المدارس، مما أعاق قدرة الوكالة على تقديم خدماتها.

44 - واستؤنفت الاشتباكات المسلحة في 7 أيلول/سبتمبر، حيث قتل ما لا يقل عن 11 شخصا وجرح أكثر من 100 آخرين. وتسببت الرصاصات الطائشة والمتفجرات في مقتل شخص واحد وإلحاق أضرار بالمتلكات خارج المخيم. وفي 10 أيلول/سبتمبر، أصيب خمسة من أفراد الجيش اللبناني بجروح عندما أصاب القصف مركزا للجيش اللبناني بالقرب من المخيم.

45 - وبعد عدة محاولات، تم الاتفاق على وقف إطلاق النار في 14 أيلول/سبتمبر عقب محادثات عقدها رئيس البرلمان اللبناني، نبيه بري، وممثلون لحركة فتح وحماس. وفي 25 أيلول/سبتمبر، انتشرت قوة أمنية فلسطينية مشتركة داخل مخيم عين الحلوة لتعزيز اتفاق وقف إطلاق النار بينما طوّق الجيش اللبناني محيط المخيم. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أعلنت الأونروا تأجيل بدء العام الدراسي لأكثر من 11 000 طفل من اللاجئين الفلسطينيين بسبب استمرار وجود مجموعات مسلحة في المدارس وحولها في المخيم، وأعمال إعادة الإعمار الرئيسية المعلقة في مدارس المخيم المتضررة، وأعمال إعادة التأهيل في المدارس التي استضافت اللاجئين خلال النزاع. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، أعادت الأونروا فتح أحد المركزين الصحيين في المخيم.

46 - واجتمع وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، حسين أمير عبد اللهيان، خلال زيارته إلى بيروت، في 1 أيلول/سبتمبر، بقيادة الفصائل الفلسطينية في لبنان. وصرح أن "وحدة عمل مختلف الفصائل الفلسطينية زادت من قوة المقاومة، ولا شك أن للمقاومة الكلمة الأخيرة في أي قضية". وفي 2 أيلول/سبتمبر، اجتمع السيد أمير عبد اللهيان أيضا على حدة بنظيره اللبناني، عبد الله بو حبيب، وبالأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله.

47 - ولم يُحرز أي تقدم نحو تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

48 - استمرت الادعاءات بنقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وهي مسألة لا تزال تبعث على القلق الشديد. وإذا ثبت حدوث عمليات النقل المذكورة، فستشكل انتهاكاً للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني). ورغم أن الأمم المتحدة تأخذ ادعاءات نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يتيح لها التحقق منها بشكل مستقل.

49 - وتواصل ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكرياً في الجمهورية العربية السورية.

50 - وفي 9 آب/أغسطس، قتل شخصان في تبادل لإطلاق النار بين عناصر من حزب الله وسكان الكحالة، قضاء عاليه، وهي قرية ذات أغلبية مسيحية، تقع على مسافة 12 كيلومترا جنوب شرق بيروت، بعد أن انقلبت شاحنة تابعة لحزب الله كانت متجهة من البقاع إلى بيروت بالقرب من الكحالة. وفي 10 آب/أغسطس، أصدر الجيش اللبناني بيانا جاء فيه أنه "قد حضرت قوة من الجيش إلى مكان الحادث عملت على تطويق الإشكال. وتم نقل حمولة الشاحنة إلى أحد المراكز العسكرية، وبوشر التحقيق بإشراف القضاء المختص". وفي 14 آب/أغسطس، أعلن الأمين العام لحزب الله: "لقد كنت دائما أقول علنا إننا نحسن استعدادنا وجهوزيتنا وأسلحتنا كما ونوعا، وإن الذخائر والأسلحة تُنقل من منطقة إلى أخرى". وفي 18 آب/أغسطس، استدعت المحكمة العسكرية أربعة من سكان الكحالة لاستجوابهم كشهود في القضية. وفي 22 آب/أغسطس، استدعي أربعة من عناصر حزب الله. ولم تُوجَّه أي تهم.

51 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقى الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي القبض على 61 شخصا في ما لا يقل عن 26 عملية نُفذت لمكافحة المخدرات.

52 - وألقت القوى الأمنية اللبنانية القبض على 887 شخصا، من بينهم 33 مهربا، في سياق مكافحة تهريب الأشخاص. وفي الفترة ما بين 18 آب/أغسطس و20 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الجيش اللبناني أنه منع الدخول غير القانوني لـ 6 838 مواطنا سوريا على طول الحدود اللبنانية السورية.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

53 - قامت القوة المؤقتة بتطهير أراض بلغت مساحتها 12 273 مترا مربعا والتخلص من 1 937 لغما مضادا للأفراد وقطعة واحدة من الذخائر غير المنفجرة في منطقة عملياتها. وقامت أفرقة إزالة الألغام بتجديد 13 ممرا مقطوعا وعلامات الخط الأزرق. وأجرت القوة المؤقتة 93 تقييما لضمان ومراقبة الجودة وقدمت ست جلسات إحاطة للتوعية بالمخاطر لفائدة 192 فردا من أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، من بينهم 13 امرأة. وقدمت القوة المؤقتة أيضا الدعم إلى المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام من خلال تنفيذ نشاطين للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة استفاد منهما أكثر من 240 طالبا. ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، ازداد الخطر الذي يشكله التلوث بالذخائر المتفجرة على سلامة وأمن المدنيين وموظفي الأمم المتحدة.

واو - ترسيم الحدود

54 - لم يُحرز أي تقدم صوب ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقرير المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2007/641، المرفق).

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

55 - في خضم التصعيد على طول الخط الأزرق، انعقدت حكومة تصريف الأعمال في 12 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ذلك صرح رئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، بأن "لبنان في عين العاصفة". وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر السيد ميقاتي، في الوقت الذي سلط فيه الضوء على جهوده الرامية إلى "حماية لبنان من الصراع"، أن "قرار الذهاب إلى الحرب من عدمه ليس في يد الحكومة".

- 56 - ولم يجتمع البرلمان خلال الفترة المشمولة بالتقرير لانتخاب رئيس جديد. وفي 17 تموز/يوليه، اجتمع ممثلون عن فرنسا وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ("المجموعة الخماسية") في الدوحة لمناقشة "الحاجة الملحة للقيادة اللبنانية للتعجيل بإجراء الانتخابات الرئاسية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية ضرورية من أجل الوفاء بمسؤولياتها تجاه مواطنيها". واجتمعت المجموعة الخماسية أيضا في 19 أيلول/سبتمبر في نيويورك.
- 57 - وفي 15 آب/أغسطس، واستجابة لاقتراح من المبعوث الفرنسي جان - إيف لودريان لإجراء حوار بين الأحزاب، أصدر 31 نائبا يمثلون القوات اللبنانية والكتائب وبعض النواب المستقلين والمنتخبين إلى تكتلات ناشئة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه "عدم جدوى أي صيغة حوار مع حزب الله".
- 58 - وفي 31 آب/أغسطس، دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري جميع الأطراف إلى المشاركة في حوار، تعقبه جلسات برلمانية متتالية، "إلى حين انتخاب رئيس جديد". ولم تلقَ هذه الدعوة استجابة.
- 59 - واجتمع البرلمان في 17 تشرين الأول/أكتوبر لانتخاب رؤساء وأعضاء اللجان البرلمانية. ولم تعقد أي جلسات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكدت القوات اللبنانية، والكتائب، والنواب المستقلون والمنتخبون إلى تكتلات ناشئة، الذين انضم إليهم التيار الوطني الحر، أن البرلمان لا يستطيع التشريع خلال الشغور الرئاسي.
- 60 - وعقد رئيس حكومة تصريف الأعمال 13 جلسة لمجلس الوزراء لتصريف الأعمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 16 آب/أغسطس و 12 أيلول/سبتمبر، وافق مجلس الوزراء لتصريف الأعمال على ميزانيته الدولية لعامي 2023 و 2024، على التوالي، وأحالهما إلى البرلمان. وظل الوزراء الثمانية التابعون للتيار الوطني الحر يقاطعون جميع جلسات الحكومة.
- 61 - ورغم انقضاء أكثر من ثمانية عشر شهراً على توقيع صندوق النقد الدولي ولبنان الاتفاق المبرم بينهما على مستوى الخبراء (انظر S/2022/556، الفقرة 50)، لم تُتخذ بعد معظم الإجراءات الأساسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بينهما على مستوى مجلس إدارة الصندوق. وفي 15 أيلول/سبتمبر، صرح صندوق النقد الدولي، بعد زيارته إلى لبنان، أن "الأفاق لا تزال صعبة وغير مستقرة".
- 62 - وفي 31 تموز/يوليه، أنهى رياض سلامة فترة ولايته لمدة 30 عاماً كحاكم للمصرف المركزي، مع تولي النائب الأول للحاكم، وسيم منصوري، مهام حاكم مصرف لبنان بالوكالة في 1 آب/أغسطس. وفي الوقت نفسه، بدأ المصرف المركزي انتقاله من منصة "صيرفة" للصرافة إلى منصة تداول لأسعار صرف العملات بين البنوك.
- 63 - وصدر تقرير التدقيق الجنائي للمصرف المركزي، الذي أجرته شركة ألفاريز آند مارسال للفترة من 2015 إلى 2020، في 11 آب/أغسطس (انظر S/2021/953، الفقرة 53) وسلط الضوء على "الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة الشاملة وترتيبات إدارة المخاطر".
- 64 - وفي 10 آب/أغسطس، طلبت وزارة العدل تحية قاضي التحقيق الذي يقود التحقيق في مزاعم الفساد ضد السيد سلامة. وأحيلت القضية إلى الهيئة العامة لمحكمة التمييز، التي لم تتخذ منذ كانون الثاني/يناير 2022 بسبب الشواغر القضائية (انظر S/2022/214، الفقرة 56).

- 65 - ووسط زيادة دولة الاقتصاد، ظل سعر الصرف غير الرسمي مستقرًا نسبيًا عند حوالي 89 000 ليرة لبنانية للدولار. ووفقًا لإدارة الإحصاء المركزي في لبنان، بلغ معدل التضخم السنوي في لبنان 251,5 في المائة في تموز/يوليه 2023. وفي حزيران/يونيه، سجل لبنان معدل تضخم في الأسعار الاسمية للمواد الغذائية بلغ 280 في المائة على أساس سنوي، وهو ثاني أعلى معدل على مستوى العالم، وفقًا للبنك الدولي.
- 66 - وفي 24 آب/أغسطس، أعلن وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال، وليد فياض، أن عمليات الحفر في الرقعة رقم 9، الواقعة على طول الحدود البحرية مع إسرائيل، قد بدأت.
- 67 - واستمرت المظاهرات والحوار على الطرق والإضرابات المتفرقة احتجاجًا على تدهور الأوضاع الاقتصادية. ونظمت مظاهرات في جميع أنحاء البلاد تضامنا مع فلسطين بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي أعقاب دعوة حزب الله إلى "يوم غضب غير مسبوق" في 18 تشرين الأول/أكتوبر، اشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن خارج سفارتي فرنسا والولايات المتحدة. وتعرضت بعض مباني الأمم المتحدة للتخريب. ومن ناحية أخرى، سجل ارتفاع في الاحتجاجات وخطاب الكراهية والعنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية والمتساثلين عن هويتهم الجنسانية (مجتمع الميم).
- 68 - ولا يزال التحقيق في انفجار مرفأ بيروت متعثرا. وعشية الذكرى الثالثة للانفجار، أصدرت مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان بيانًا في بيروت في 3 آب/أغسطس، أعربت فيه عن أسفها "لعدم إحراز تقدم في المسار القضائي" ودعت "السلطات اللبنانية إلى إزالة جميع العقبات التي تحول دون تحقيق العدالة، وتسهيل استكمال إجراء تحقيق نزيه وشامل وشفاف".
- 69 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، كانت لا تزال إجراءات محاكمة 68 شخصا في قضية اشتباكات الطيونة المميّنة التي وقعت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر S/2021/953، الفقرة 57) معلقة. ولم يُحرز أي تقدم في التحقيق في مقتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (انظر S/2021/240، الفقرة 46).
- 70 - وأصدرت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها لجنة الوقاية من التعذيب، تقريرها السنوي الأول في حزيران/يونيه.
- 71 - واستمرت عملية الحوار ذات المسارين بين 25 امرأة قيادية من الأحزاب السياسية التقليدية ونساء من التكتلات الناشئة، إلى جانب أعمال 11 شبكة وساطة نسائية محلية، لبناء الثقة وبحث العمل المشترك من أجل التصدي للأزمة التي طال أمدها في لبنان. وتلقت أكثر من 700 مرشحة سياسية تدريبًا متخصصًا على مهارات الاتصال والحملات الانتخابية.
- 72 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، كان 801 462 من اللاجئين وطالبي اللجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في لبنان (مفوضية شؤون اللاجئين)، من بينهم 789 842 لاجئًا سوريًا و 11 620 لاجئًا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وبسبب تعليق الحكومة اللبنانية تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى مفوضية شؤون اللاجئين منذ عام 2015، لا يزال العدد الفعلي للاجئين غير معروف. وكما هو موضح في خطة لبنان للاستجابة للأزمة في عام 2023، تقدّر الحكومة أن هناك 1,5 مليون لاجئ سوري في لبنان.
- 73 - وحتى الآن في عام 2023، كانت هناك 38 عملية هجرة فعلية أو محاولة هجرة عن طريق البحر من لبنان، معظمها متجهة إلى قبرص، في مراكب تحمل على متنها 2 297 راكبا، معظمهم سوريون.

- 74 - وحتى الآن أيضا في عام 2023، وبزيادة عن 1 500 في عام 2022، مفاوضات شؤون اللاجئين على علم بما يقدر بنحو 11 000 سوري تم ترحيلهم من لبنان أو رفض دخولهم إليه، بما في ذلك ما يقدر بنحو 6 000 سوري في آب/أغسطس.
- 75 - وفي 30 آب/أغسطس، أطلقت الأونروا نداء للحصول على 15,5 مليون دولار لإصلاح البنية التحتية التي تضررت في اشتباكات عين الحلوة، وتوفير مواقع مدرسية بديلة للأطفال، وتقديم مساعدة نقدية إلى الأشخاص الذين أصبحت مساكنهم غير صالحة للسكن أو تضررت بحيث يتعذر إصلاحها.
- 76 - وتقدير الأمم المتحدة أن ما يقرب من 3,9 ملايين شخص في لبنان سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام 2023، بما يشمل 2,1 مليون لبناني و 1,5 مليون لاجئ سوري و 211 400 لاجئ فلسطيني و 81 499 مهاجرا. وفي الفترة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر، عانى ما يقرب من 1,4 مليون شخص في لبنان من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، من بينهم 806 000 لبناني و 540 000 لاجئ سوري و 54 000 لاجئ فلسطيني في لبنان و 11 000 لاجئ فلسطيني من سوريا.
- 77 - وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، كان مجموع المساعدات الدولية التي أفادت الجهات المانحة بتقديمها إلى لبنان قد بلغ 1,46 بليون دولار، بما في ذلك مبلغ قدره 911,52 مليون دولار صرف في عام 2023 ومبلغ قدره 552,5 مليون دولار مُرسل من عام 2022. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تُسدد بعد قدرها 197,92 ملايين دولار لعام 2023 والتزامات قدرها 186 مليون دولار لعام 2024 وما بعده. ومُؤَلِّد النداء المتعلق بخطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2023 بنسبة 29 في المائة، بمبلغ 1,02 بليون دولار، من أصل المبلغ المطلوب للخطة وقدره 3,59 بلايين دولار، حيث أبلغت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن ورود تمويل قدره 634,1 مليون دولار في عام 2023 وترحيل مبلغ قدره 395,5 مليون دولار عام 2022. وحتى 30 أيلول/سبتمبر، كانت خطة الاستجابة للطوارئ التي وضعت لتقديم الدعم الإنساني لإنقاذ الأرواح إلى المواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين الأشد هشاشة من بين المتضررين من الأزمة، قد مُؤَلِّت بنسبة 14 في المائة، حيث ورد تمويل مبلغ 22,1 مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب وقدره 200,2 مليون دولار.

ثالثا - تدابير الأمن والسلامة

- 78 - منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، تم تفعيل خطط الأمم المتحدة للأمن والطوارئ في شمال وجنوب الليطاني، بالتنسيق الوثيق بين المسؤولين المعيّنين المعنيين. واضطلع بالتخطيط للطوارئ في شمال وجنوب الليطاني على السواء. وأجريت تقييمات للتهديدات، وجرى تحديث الخطط في حالة النقل والإجلاء. ونصح معالو الموظفين الدوليين والوطنيين على السواء بالانتقال إلى شمال الليطاني.
- 79 - وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعات مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ويسّرت القوة المؤقتة إيفاد 71 بعثة إلى منطقة العرقوب، شملت إيفاد أعضاء من فريق الأمم المتحدة القطري.
- 80 - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشنّ هجمات خطيرة على حفلة السلام التابعين للقوة المؤقتة أو في ارتكابهم تلك الهجمات. وفيما يتعلق بالهجوم المميت على قافلة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من العاقية

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت الجلسة الأولى للمحاكمة في 30 آب/أغسطس. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

81 - وفي 7 تموز/يوليه، وفيما يتعلق بالهجوم الذي قُتل فيه ستة من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة وجُرح اثنان في بلدة الخيام في 24 حزيران/يونيه 2007، حكمت المحكمة العسكرية الدائمة على مرتكب الجريمة بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة لتجويره الجهاز المتفجر اليدوي الصنع المحمول على مركبة. وفي اليوم نفسه، في الدعوى المتعلقة بارتكاب أعمال بقصد إرهابي التي فُتح ملفها في كانون الثاني/يناير 2014، حكمت المحكمة العسكرية الدائمة على الجاني بالسجن لمدة 15 عاما مع الأشغال الشاقة لحيازته مواد متفجرة لارتكاب أعمال إرهابية ضد القوة المؤقتة.

82 - ولم تُبلِّغ الأمم المتحدة بأي إجراءات جنائية اتخذت لكي يُقدَّم إلى العدالة مرتكبو الحادث الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي). وأوعز المدعي العام العسكري إلى الجيش اللبناني بالتوسع في التحقيقات في الأعمال العدوانية التي ارتكبت ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا (القطاع الشرقي) بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي بنت جبيل بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2022، وفي رامية بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2022.

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

83 - حتى 20 تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 10 205 من الأفراد العسكريين، من بينهم 774 امرأة (7,58 في المائة)، من 47 بلدا مساهما بقوات، و 792 موظفا مدنيا (239 موظفا دوليا و 553 موظفا وطنيا)، من بينهم 249 امرأة (31,43 في المائة). وكانت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تضم أربع سفن حتى 24 آب/أغسطس وخمس سفن اعتبارا من 25 آب/أغسطس، وكان قوامها يتألف من 692 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، من بينهم 40 امرأة (5,78 في المائة). وإضافة إلى ذلك، يعمل لحساب فريق المراقبين في لبنان 40 مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 7 نساء (17,5 في المائة)، وهم يخضعون للقيادة والسيطرة العملياتية للقوة المؤقتة. وأعلى رتبة تشغلها المرأة في صفوف الأفراد العسكريين هي رتبة مقدم. أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين فتعمل برتبة مد-2.

84 - ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، لحقت أضرار بالمرافق والمعدات المملوكة للأمم المتحدة والوحدات، بما في ذلك برج اتصالات تابع للقوة المؤقتة (انظر الفقرة 12 أعلاه)، مما أدى إلى فقدان خدمات الاتصالات في مواقع متعددة للقوة المؤقتة. وقد تأثرت عمليات الدعم المقدم للبعثة، مع تعليق أو إلغاء أعمال التشييد؛ وأعمال الهندسة والصيانة؛ وزيارات البائعين والترفيه والزيارات الخارجية؛ وأنشطة التدريب. وتقلصت خدمات المطاعم وتأخرت بعض رحلات التناوب وإعادة التموين. بيد أن الإدارة المركزية للمخاطر والتأهب والتخطيط لحالات الطوارئ في القوة المؤقتة قد مكنت البعثة من مواصلة عملياتها، مع وجود احتياطي كاف من الوقود وخصص الإعاشة وخدمات الدعم.

85 - وفي إطار الجهود المتعلقة بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية إلى دعم الأداء الفعال والخضوع للمساءلة، أتمت القوة المؤقتة تقييمها الدوري للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، بما يشمل جمع البيانات والتحليل وتقييم الأداء، واعتمدت توصيات تؤكد فعالية عمليات البعثة.

- 86 - وتنفيذا للالتزامات المنصوص عليها في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وأحكام قرار مجلس الأمن 2436 (2018)، انتهت القوة المؤقتة من تقييم 13 وحدة عسكرية تابعة لها من حيث الاستعداد اللوجستي والتدريب والتأهب العمليتي. ولم تُحدّد أي أوجه قصور في الفترة المشمولة بالتقرير.
- 87 - وواصلت القوة المؤقتة إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملاً بقرار مجلس الأمن 2539 (2020).
- 88 - وواصلت القوة المؤقتة تصديدها للمعلومات المغلوطة والمضلّلة، بما يتماشى مع الاستراتيجية التي اعتمدها البعثة في شباط/فبراير 2023. وفي لبنان، كانت ردود فعل وسائل الإعلام على اعتماد القرار 2695 (2023) الذي يجدد ولاية القوة المؤقتة متباينة، وإن كانت مترنّة بشكل عام. وأصدر رئيس حكومة تصريف الأعمال بيانا في 31 آب/أغسطس أعرب فيه عن "ارتياحه" لتأكيد القرار على تنسيق القوة المؤقتة مع الحكومة اللبنانية. وأصدرت القوة المؤقتة بيانات للتأكيد على سيادة لبنان وحياد البعثة وتعاونها مع الجيش اللبناني. ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت القوة المؤقتة بيانات تبذل المعلومات المغلوطة المتعلقة باستمرار وجود البعثة وعملها.

خامسا - السلوك والانضباط

- 89 - في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 30 أيلول/سبتمبر، سجّلت القوة المؤقتة ثلاثة ادعاءات باحتمال وجود سلوك غير مرض. ولم يُبلّغ عن أي ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان أو في القوة المؤقتة. ونظم التدريب التوجيهي والتوعوي بشأن معايير السلوك المتبعة في الأمم المتحدة لما عدده 141 من الموظفين المدنيين و 354 من الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. ويظل كل من المكتب والقوة المؤقتة ملتزمين بالامتثال التام لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحظر التحرش الجنسي. وفي هذا الصدد، نظمت القوة المؤقتة حلقة عمل لفائدة 16 موظفا طبييا ومتخصصا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديم المشورة لتعزيز معرفتهم بالسياسة العامة وآليات الإبلاغ وتنفيذ استراتيجية مساعدة الضحايا. ونظمت القوة المؤقتة أربعة أنشطة للتوعية، ووزعت على مسؤولي البلديات بطاقات ومواد "لا عذر" المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

سادسا - ملاحظات

- 90 - يساورني بالغ القلق إزاء خروقات وقف الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، التي شملت تبادل إطلاق النار بين حزب الله وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة في لبنان وجيش الدفاع الإسرائيلي، مما أسفر عن وقوع العديد من الضحايا، بمن فيهم المدنيون، من كلا الجانبين، وتشريد الآلاف داخليا، وأثار شبح نزاع يقول كلا الطرفين إنها لا يسعيان إليه. وفي حين أن تبادل إطلاق النار اقتصر إلى حد كبير على المنطقة المجاورة مباشرة للخط الأزرق، فإن خطر سوء التقدير والنزاع الأوسع نطاقا قائم دائما. وتشكل هذه التطورات تذكيرا عاجلا بأن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1701 (2006)، أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة. وأدعو الطرفين إلى الاحترام الكامل لوقف الأعمال العدائية تمشيا مع القرار 1701 (2006).

- 91 - وأدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات بضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون. وقد تأثرت مواقع القوة المؤقتة خلال هذه الاشتباكات، ولحسن الحظ لم يسقط قتلى حتى الآن. وجميع الأطراف مدعوة إلى كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة واحترام حرمة مباني الأمم المتحدة.
- 92 - وأحث الأطراف على مواصلة استخدام آليات الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة ووقف التصعيد. وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت قنوات الاتصال التي أقامتها القوة المؤقتة مع كلا الطرفين فضلا عن التدخل الفعلي لحفظ السلام على منع تدهور الحالة الأمنية. ولم تؤكد الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين سوى أهمية آليات الاتصال والتنسيق التابعة للبعثة.
- 93 - وبرز تبادل إطلاق النار دواعي القلق البالغ إزاء حياة حزب الله وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة لأسلحة غير مأذون بها خارج سلطة الدولة في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق انتهاكا للقرار 1701 (2006).
- 94 - وإنني أهاب مرة أخرى بالحكومة اللبنانية أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن القرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، اللذين يطالبان بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. وأكرر أيضا دعوتي إلى تناول عناصر القرار 1701 (2006) التي لم تُنفذ بعد ومساءلة استراتيجية الدفاع الوطني. وفي هذا الصدد، يظل تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني أمرا يتسم بالأهمية، وتحديدًا تنفيذ القرارات المتعلقة بنزع سلاح التنظيمات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح - الانتفاضة.
- 95 - وبعد مرور ما يقرب من عام على الشغور الرئاسي، تؤكد التطورات الأخيرة على الحاجة الملحة إلى أن يضع القادة السياسيون في لبنان خلافاتهم جانبا وأن يتبنوا نهجا من شأنه أن يسهل انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة في أعقاب ذلك تتمتع بصلاحيات كاملة، ويحافظ على الاستقرار.
- 96 - ولا تزال قدرة مؤسسات الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية تتآكل، مما يضعف الاحتياجات الإنسانية للشعب اللبناني. ولا يمكن للالتزام الدائم للمانحين الدوليين أن يحل محل مؤسسات الدولة العاملة. ويحتاج لبنان بشكل عاجل إلى إحراز تقدم في الإصلاحات لتحقيق استقرار الاقتصاد وتحفيز انتعاشه.
- 97 - وأكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية وأدعو حكومة إسرائيل مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. كما أدين أي انتهاك لسيادة إسرائيل من لبنان.
- 98 - وتشكّل مواصلة جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله للجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار 1701 (2006) يجب إنهائه. والتعزيزات الجارية في المنطقة لا تتوافق مع ضرورة انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي منها كما أنها تتسبب باحتدام التوترات. وأنا أحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على الوفاء بالتزامها بموجب القرار 1701 (2006) بالانسحاب من الجزء الشمالي من قرية العجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.
- 99 - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا، حسبما طُلب في الفقرة 10 من القرار 1701 (2006). وإنني أكرر دعوتي كلا من إسرائيل والجمهورية العربية السورية أن يقدّما رديهما على

التحديد المؤقت لنطاق منطقة مزارع شبعا كما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641). وحتى ذلك الوقت ودون المساس بوضع مزارع شبعا، ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم الخط الأزرق احتراماً كاملاً، سواء في تلك المنطقة أو في أي مناطق أخرى، وأن تتصرف بأقصى درجات ضبط النفس.

100 - إن قدرة القوة المؤقتة على تنفيذ ولايتها بالكامل هي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا تزال الحوادث التي تؤثر على حرية تنقل القوة المؤقتة تثير قلقاً بالغاً. وأكرر تأكيد التزام الجيش اللبناني بكفالة وصول القوة المؤقتة إلى جميع المناطق التي تتطلبها البعثة، بما في ذلك حقول الرماية غير المأذون بها، وضرورة قيام الحكومة اللبنانية بالتحقيق في أي قيود تُفرض على تنقل القوة المؤقتة.

101 - ويجب أن يُقدّم مرتكبو الهجمات التي تستهدف القوة المؤقتة إلى العدالة، بمن فيهم المسؤولون عن مقتل أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرين بالقرب من العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأرحب بالأحكام الصادرة في 7 تموز/يوليه في قضيتي الهجمات على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة، والتي أسفرت أحدها عن سقوط ستة قتلى. وللسلطات اللبنانية دورٌ حاسم في المساعدة على منع وقوع حوادث من هذا القبيل في المستقبل. ويشمل ذلك قيامها علناً بتبديد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضلّة فيما يتعلق بولاية البعثة.

102 - وتؤكد الأحداث الأخيرة كذلك أهمية وجود جيش لبناني قوي ومزوّد بموارد كافية، ويظل أساسياً للتنفيذ الناجح للقرار 1701 (2006). وإنني، إذ أكرر الإعراب عن تقديري للدعم الدولي المتواصل لمؤسسات أمن الدولة في لبنان، أشدد أيضاً على ضرورة إظهار السلطات اللبنانية مزيداً من الالتزام بنشر قوات الجيش اللبناني في جنوب لبنان على نحو فعال ودائم، ولا سيما نشر الكتيبة النموذجية التي أصبح مقرها مجهزاً ومستعداً للعمل. ومن المشجع على صعيد العمليات البحرية أن القوات البحرية اللبنانية تضطلع بشكل يتزايد تدريجياً بمهام قيادة عمليات الاعتراض البحري. وأشيد بالجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين القوة المؤقتة والحكومة اللبنانية.

103 - وأدعو الحكومة اللبنانية إلى التقيد بسياساتها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعثتنا لعام 2012، وأدعو جميع الأحزاب اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدبئُ أي تنقل للمقاتلين أو نقل للعتاد الحربي عبر حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية في انتهاك للقرار 1701 (2006).

104 - ويساورني قلق بالغ إزاء الاشتباكات العنيفة في مخيم عين الحلوة. ويكتسي دور الأونروا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويحثُّ المجتمع الدولي على تزويد الوكالة بالموارد اللازمة لضمان استمرارية الخدمات الأساسية والدعم لجميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما في أماكن أخرى.

105 - وأقدر بالغ التقدير ما قدّمه الشعب اللبناني من حسن ضيافة ملحوظ لأعداد كبيرة من اللاجئين على مدى عقود. ولا تزال الاستجابة القوية والموحدة للاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المحلية التي تستقبلهم، وتوفير التمويل المناسب لها، مطلباً ذا أهمية حيوية، وكذلك التطبيق المتسق للضمانات القانونية والإجرائية، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

106 - وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، لا تزال عائلات الضحايا والشعب اللبناني يطالبون بالحقيقة والعدالة والمساءلة. وإنني أناشد السلطات اللبنانية مرة أخرى إجراء تحقيق محايد ودقيق يتسم بالشفافية.

107 - وأعرب عن تعازي لجميع المتضررين من الأحداث في المنطقة وأكرر التأكيد على وجه الاستعجال على ضرورة الكف عن انتهاكات وقف الأعمال العدائية. وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات للقوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. إنهم يخدمون في ظل ظروف صعبة بشكل متزايد بمهنية وشجاعة، مع مواصلة إثبات قيمة حفظ السلام. وأعرب عن تقديري لمنسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، يوانا فرونيتسكا، وموظفي مكتبها؛ وللواء آرولدو لاسارو ساينس، رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، والأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في القوة المؤقتة تحت قيادته؛ ولأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

Annex I

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 21 June 2023 to 20 October 2023

1. In paragraph 15 of its resolution [2695 \(2023\)](#), the Security Council urged the parties to ensure that the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations, including access to all parts of the Blue Line, were fully respected and unimpeded. It called upon the Government of Lebanon to facilitate prompt and full access to sites requested by the mission for the purpose of swift investigations, including several Green Without Borders sites, the tunnels crossing the Blue Line (as reported in [S/2019/237](#)), unauthorized firing ranges and other locations of interest, in line with resolution [1701 \(2006\)](#), while respecting Lebanese sovereignty.

2. From 21 June to 7 October, UNIFIL conducted an average of 6,747 monthly patrols during the day and at night, of which 2,782 (41.2 per cent) were foot patrols. The mission conducted an average of 2,938 patrols each month along the Blue Line, half by vehicle and half on foot. In addition, the mission conducted an average of 44 helicopter patrols and 985 inspection activities, which included the conduct of temporary and permanent checkpoints and counter-rocket-launching operations each month. From 8 to 20 October, UNIFIL conducted 2,460 patrols, of which 501 were foot patrols. In the present period, the Mission conducted 899 Blue Line patrols, 6 helicopter patrols and 458 inspection activities (for an extrapolated monthly average of 5,866 patrols, of which 1,194 were foot patrols, and including 2,144 Blue Line patrols and 14 helicopter patrols, as well as 1,092 inspection activities).

3. Prior to 8 October, the freedom of movement of UNIFIL was respected in most cases, while the mission continued to experience some restrictions, as detailed below. UNIFIL is following up with the Lebanese Armed Forces on incidents in which the mission's freedom of movement has been restricted. Since 8 October, patrolling has been affected owing to force protection issues, with UNIFIL peacekeepers and the Lebanese Armed Forces sheltering in bunkers in areas affected by shelling for prolonged periods of time. When UNIFIL was able to conduct operational activities, the mission focused on Blue Line and counter-rocket-launching patrols, as well as the staffing of checkpoints in support of the Lebanese Armed Forces at entry points to the UNIFIL area of operations. Operations were conducted in close coordination with the Lebanese Armed Forces, where possible, including after 8 October.

Access to all locations of interest

4. UNIFIL has yet to gain access to the unauthorized firing ranges, with a fifth site in Wadi Hamul identified in the present reporting period, as well as installations close to the Blue Line and elsewhere in the area of operations, despite repeated requests to the Lebanese Armed Forces. Access to these locations is required both in connection with inspections and as part of the mission's daily monitoring of the Blue Line, as mandated under resolution [1701 \(2006\)](#) and recalled in resolution [2695 \(2023\)](#). As at 7 October, there were 17 containers and 6 watchtowers, the tent south of Blue Line that was destroyed on 8 October but subsequently replaced, 2 makeshift shelters and 20 permanent structures at a total of 18 locations – some being the site of multiple structures. Twelve of the sites had insignia associated with Green Without Borders. UNIFIL had observed professional cameras at two sites and closed-circuit television at five sites. On 24 August, the containers located by the gate of a UNIFIL position near Hula (see [S/2023/522](#), para. 20) was replaced by a structure of a more permanent nature. On several occasions, individuals associated with these sites threw stones at

the Israeli technical fence or engaged in aggressive behaviour towards UNIFIL. Since 8 October, several of the abovementioned sites were targeted by the Israel Defense Forces and damaged or destroyed.

5. Other locations of interest in the UNIFIL area of operations, which are monitored by UNIFIL, include sites associated with Green Without Borders since 2017 or locations from where rockets were fired in the past, which are the focus of UNIFIL counter-rocket launching patrols, conducted in close coordination with the Lebanese Armed Forces. On 20 October, the Lebanese Armed Forces discovered the site from where rockets had been launched the previous day in an area with heavy vegetation in the vicinity of Qulaylah. The Lebanese Armed Forces and UNIFIL determined that 23 rockets had been launched from the site, with 1 rocket left unlaunched and 1 exploded on the ground. The Lebanese Armed Forces removed the unlaunched rocket for destruction.

6. The Lebanese Armed Forces continued to object to some patrol routes proposed by UNIFIL to expand its presence outside main routes and municipal centres on the grounds that they were either private roads or areas of strategic importance to the Lebanese Armed Forces. UNIFIL has consistently followed up on reported incidents with the appropriate authorities. It continuously coordinates with the Lebanese Armed Forces to secure freedom of movement and unrestricted access to its entire area of operations.

Freedom of Movement Incidents

7. On 27 July, a UNIFIL vehicle patrol was blocked by seven vans in the vicinity of Ayn Ibil (Sector West) after making an unplanned turn. Individuals from the vans then covered one of the patrol vehicle's side mirrors and rear window with plastic bags and cardboard. The patrol contacted the Lebanese Armed Forces, which arrived at the incident site and accompanied the peacekeepers away from the area. The patrol cancelled the rest of its planned activity. UNIFIL followed up with the Lebanese Armed Forces and the Bint Jubayl Union of Municipalities on the incident.

8. On 3 August, a UNIFIL vehicle patrol was surrounded by three vehicles and 20 individuals in civilian clothes, in the vicinity of Bayt Yahun (Sector West) after making an unplanned turn. Several of the individuals took pictures of the patrol, without displaying aggressive behaviour. The Lebanese Armed Forces swiftly arrived and accompanied the peacekeepers away from the area. The peacekeepers cancelled the rest of their patrol. UNIFIL engaged with the Mayor of Bayt Yahun to prevent reoccurrence of such incidents.

9. On 6 August, a UNIFIL vehicle patrol, after making an unplanned turn, was blocked by 20 individuals in civilian clothes, in the vicinity of Kunin (Sector West). The group, mostly male teenagers with scooters and cars, threw stones and were verbally aggressive. The patrol commander managed to restore calm, and another civilian arrived and told the teenagers to leave, which they then did. The Lebanese Armed Forces arrived and accompanied the peacekeepers back to a United Nations position without completing the patrol. Two patrol vehicles suffered minor damage with one wing mirror damaged and one ballistic window cracked. UNIFIL liaised with the Mayor of Kunin to prevent the reoccurrence of such incidents.

10. On 7 August, a UNIFIL patrol was stopped by three individuals in civilian clothes in the vicinity of the village of Shab'a (Sector East). When the patrol was assessing how to proceed, a larger group of individuals gathered around. The individuals ran towards the first patrol vehicle, hitting it with their hands and shouting that the peacekeepers should leave the area. One individual seized a map from the

second patrol vehicle and ran away. The peacekeepers returned to their position, while no injuries or damage to United Nations vehicles was reported.

11. On 19 August, a UNIFIL patrol, conducted with the Lebanese Armed Forces, was stationary at the side of a road in the vicinity of Sarda (Sector East) when an individual in a passing vehicle pointed a handgun and pretended to shoot at the patrol. The patrol was unable to determine whether the pistol was real or a replica. The Lebanese Armed Forces personnel did not observe the weapon and did not take any action.

12. On 20 August, a UNIFIL patrol was surrounded by 20 individuals displaying aggressive behaviour in civilian clothes in the vicinity of Sarda (Sector East). The individuals, in five vehicles with yellow flags displayed, had been observing towards south of the Blue Line when they approached the patrol and threw approximately 20 stones. They tried to place one of the yellow flags on the patrol vehicle while taking pictures, but the peacekeepers prevented them. UNIFIL requested the Lebanese Armed Forces to provide support. While waiting, a second UNIFIL vehicle arrived at the site and the individuals moved away and resumed their observation towards south of the Blue Line, waving yellow flags before leaving the area. No injuries nor damage were reported.

13. On 21 August, a large stone thrown at a UNIFIL patrol vehicle lightly injured a peacekeeper in the vicinity of Bayyadah (Sector West). An individual in civilian clothes threw the rock through an open vehicle window. Minor damage to the vehicle was also reported. UNIFIL liaised with the Mayor of Sham' to protest the incident.

14. On 22 August, five individuals in military-style attire, one carrying a pistol, approached a stationary patrol in the vicinity on Ramiyah (Sector West). The individuals told the peacekeepers to leave and not to return and threatened to open fire. The peacekeepers departed but returned two hours later, accompanied by six Lebanese Armed Forces personnel. The Lebanese Armed Forces engaged the individuals who then left the area, and the peacekeepers were able to resume their patrol. UNIFIL followed up with the Mayor of Ramiyah and informed him about the incident.

15. On 4 September, two individuals in civilian clothes threw a total of 17 stones on two separate occasions towards UNIFIL personnel located at a static position in the vicinity of Ayta al-Sha'b (Sector West), without causing any injuries. The individuals demanded that the peacekeepers leave. The individuals then entered a prefabricated construction in the area which belongs to Green Without Borders. UNIFIL engaged with the Mayor of Ayta al-Sha'b and informed the Lebanese Armed Forces, protesting the incident.

16. On 15 September, three lasers were pointed from different locations at a UNIFIL helicopter conducting an aerial patrol in the vicinity of Dayr Amis (Sector West). The Lebanese Armed Forces were informed.

17. On 20 September, a laser was pointed at a UNIFIL helicopter conducting an aerial patrol in the vicinity of Ramadiyah (Sector West).

18. On 21 September, UNIFIL peacekeepers were approached by four individuals in civilian clothes, who were walking in the vicinity of Ramiyah (Sector West). One of them was seen carrying a pistol. Two of the individuals aggressively told the peacekeepers to vacate the position. They then left the area. A short time later, two other individuals demanded that UNIFIL peacekeepers withdraw from the position. As two Lebanese Armed Forces soldiers arrived in the area and interacted with the individuals, they left without any further disturbance of the peacekeepers.

19. On 24 September, UNIFIL was patrolling in the vicinity of Ayta al-Sha‘b (Sector West), on the way towards a Green without Borders container at point BP13, to verify the presence of two excavators working in the area. Two individuals in civilian clothes parked a vehicle in the middle of the road, blocking the movement of the patrol. The individuals approached UNIFIL personnel and told them to contact the Lebanese Armed Forces to continue their route. Once the Lebanese Armed Forces arrived, the UNIFIL patrol conducted the verification jointly and determined that there were no ongoing works.

20. On 26 September, a UNIFIL patrol carrying out its task was blocked by a barrier and by civilian vehicles on a road in the vicinity of Dayr Mimas (Sector East). The group was made up of 17 individuals in civilian clothes with five vehicles. The individuals told the patrol that it could not enter the area since it was private property and demanded the patrol take an alternative route. Lebanese Armed Forces personnel were present at the site but were unable to resolve the issue. The patrol then left the area and returned to its base.

21. On 30 September, unidentified individuals threw stones at a UNIFIL patrol, northeast of Kafra (Sector West). While the vehicle was taking a turn, individuals starting pelting stones, one of which hit the windshield of the vehicle, injuring one peacekeeper. The perpetrator could not be identified because of the darkness. The patrol moved back to a United Nations position, where the injured peacekeeper received treatment and the damaged vehicle was replaced. Then, the patrol resumed its activities and continued the planned route. The Lebanese Armed Forces were informed.

22. On 7 October, UNIFIL peacekeepers on a joint patrol with the Lebanese Armed Forces, moving northeast of Marun al-Ra’s (Sector West), were approached by 11 individuals (10 young boys) in civilian clothes with a car. The individuals asked the peacekeepers to leave the area and one of them threw a stone at the patrol. The Lebanese Armed Forces patrol leader negotiated with the driver of the vehicle to let UNIFIL continue with its planned itinerary. The patrol was able to resume its activities and continued the planned route.

23. On 8 October, three individuals with a pickup truck in the vicinity of Kfar Shuba (Sector East) broke the left side mirror of a United Nations vehicle with a wooden stick. The patrol then continued with its itinerary. The Lebanese Armed Forces were informed.

24. Between 10 and 11 October, UNIFIL peacekeepers encountered a group of aggressive individuals southwest of Marun al-Ra’s (Sector West). As a patrol vehicle had broken down on the road, the peacekeepers were waiting for the UNIFIL recovery team. The individuals hit the patrol vehicles and tried to enter one of them. They also climbed on top of one vehicle and hit it. The vehicles were slightly damaged. When Lebanese Armed Forces personnel arrived, the individuals left.

25. On 12 October, a UNIFIL patrol was stopped by 21 individuals in civilian clothes with a car and a motorbike southeast of Batuliyah (Sector West). A Lebanese Armed Forces soldier in civilian clothes reached the area with a vehicle and accompanied the patrol away from the location. The patrol continued with its planned itinerary.

26. On 18 October, 70 individuals in civilian clothes with yellow and Palestinian flags blocked a UNIFIL patrol’s access to the coastal road northwest of Ra’s al-Ayn (Sector West). Some of the individuals climbed on the United Nations vehicles and others took pictures. After some time, calm was restored and the patrol returned to United Nations position 1-26. The Lebanese Armed Forces were informed.

Annex II

Implementation of the arms embargo

1. In paragraph 21 of its resolution [2695 \(2023\)](#), the Security Council recalled paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#), according to which all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or UNIFIL. The United Nations continued to engage with Member States on allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution [1701 \(2006\)](#).
2. It is stipulated in paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#) that all States shall take the necessary measures to prevent, inter alia, the sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related material of all types. During the reporting period, no new information was shared with the Secretariat in this regard.
3. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution [1701 \(2006\)](#) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution [1701 \(2006\)](#).

Annex III

Mobilization of international support for the Lebanese Armed Forces

1. In paragraph 10 of its resolution [2695 \(2023\)](#), the Security Council recalled paragraph 10 of its resolution [2591 \(2021\)](#) in which it urged further and increased international support for the Lebanese Armed Forces and all state security institutions, which are the only legitimate armed forces of Lebanon, in response to the capabilities development plan of the Lebanese Armed Forces, as well as the framework of the International Support Group for Lebanon, through additional and expedited assistance in areas where the Lebanese Armed Forces are most critically in need of support, including daily logistical needs and maintenance, counter-terrorism, border protection and naval capacity.

2. Further to paragraph 10 of resolution [2591 \(2021\)](#), a ministerial-level international conference hosted by France and co-chaired with the Office of the United Nations Special Coordinator for Lebanon on 17 June 2021 focused attention on the impact of the economic crisis in Lebanon on the Lebanese Armed Forces. Participants unanimously agreed that support for the Lebanese Armed Forces reflects the international community's interest in the unity, sovereignty and stability of Lebanon. A follow-up mechanism was subsequently put in place by the Office with the Lebanese Armed Forces to track, for transparency and accountability, the receipt of in-kind bilateral support.

3. Pursuant to paragraph 10 of resolution [2650 \(2022\)](#) and in line with the United Nations human rights due diligence policy, a livelihood support programme for the Lebanese Armed Forces and the Internal Security Forces, funded through a financial transfer and accountability mechanism managed by the United Nations Development Programme under the auspices of the Office of the United Nations Special Coordinator for Lebanon, was launched in the first quarter of 2023 with funding allocated for a six-month period. The sixth and final monthly disbursement to the Internal Security Forces was issued in September, while the final monthly disbursement to the Lebanese Armed Forces will be issued in November.

4. Financial support from Qatar, which started on 12 July 2022, was suspended pending the completion of the livelihood support programme. On 30 August, Qatar pledged to donate \$30 million to cover fuel costs for the Lebanese Armed Forces. The first shipment of fuel arrived in Lebanon on 28 September. In June, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland provided armoured vehicle parts worth \$1.2 million to the Lebanese Armed Forces. On 21 August, the United States of America announced the donation to the Lebanese Armed Forces-Navy of three patrol boats. On 4 October, Germany announced that it would donate fuel in the amount of €1 million, as well as medical supplies valued at €1 million, to the Lebanese Armed Forces. The United Nations Special Coordinator for Lebanon, together with UNIFIL and international partners, continues to engage with potential donors to secure future support to the Lebanese Armed Forces.
